المصطلح النحوي المعرف في كتاب الخصائص لابن جني
دراسة وتحليل[1]

د. عصام حجاج

تمهيد:

يندرج هذا التحليل ضمن سياق البحث في المصطلح، وإشكاليات المصطلح، ويتخذ موضوعا له جزءا من تراث عالم من علماء العربية ، في القرن الرابع الهجري وهو ابن جني (392هـ) ، وما يثيره المصطلح داخل هذا التراث من قضايا، لعل أبرزها البحث في مصادره ومنابعه الأولى التي منها استقر في المجال الذي نبحث فيه وهو النحو، فمن هذا المنطلق لا نشك أن النحو العربي خاصة في هذا القرن وما بعده شهد ثورة لأنه يحمل إلى جانب حضوره المجالي ظلال معان غادرت مستقرها الأول، وقادها التيار لتستقر استقرارا يجعل لهذا المصطلح إشعاعا مفهوميا ومعرفيا جديرا بالبحث ، وبالتالي يمكن إجمال أبرز محاور الدراسة فيما يلي :

- بحث في الشخصية والبيئة باعتبار ذلك مساعدا على فهم أدق للمفاهيم.
- المصطلح بين الشكل والمضمون، وهو تحديد أول لإبراز قيمته وقوته في مجال العلوم عامة والنحو خاصة.
- قضية التعريف ببعديها النظري والعملي، ومرتكزات القضية وأبعادها في المتن المدروس.

فالوقوف على كل هاته المحاور يؤدي بنا لا محالة إلى افتراضات نابعة من عناصر الزمان والمكان الذي عاش فيه ابن جني ، وما شهده العصر من ثورة فكرية كلامية وأصولية وهي التي تشكل المدخل للقول إن أهم ما يمكن اعتباره من محددات المصطلحات والمفاهيم ، هو التداخل نفسه بين علوم العصر وأفكاره.

- شخصية ابن جني وعناصر البيئة:

لن نقف كثيرا عند هذين العنصرين بل سنشير إشارة سريعة إلى بعض الملامح التي يمكن أن تسهم في الوقوف على مشكلات البحث في المصطلح، والتعريف عند ابن جني في كتاب " الخصائص".

ولد ابن جني في الموصل، وذلك قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، وعلى ذلك أغلب كتب التراجم[2]، أما عن مذاهبه واتجاهاته فهو ينسب نحويا إلى المدرسة البغدادية حيث اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعا، وقد يميل النحوي إلى مدرسة دون أخرى، لكن هذا التيار النحوي الجديد كان له طابع فكري مميز متأثرا بما سبق، فنحن "إذا وصلنا إلى

---

[1]- ملخص بحث لنيل شهادة الماستر في اللسانيات من كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهراز، فاس، 2011.

2- ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 246/3 .نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 334.

ابن جني فقد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته"[1]. ويتضح كذلك ميله المذهبي إلى الاعتزال حيث يقول في مقدمة كتابه مثلا:"الحمد لله الواحد العدل القديم"[2]، وإلى جانب أصل العدل والتوحيد عند المعتزلة، نجد عنده كذلك في الخصائص: "باب الحكم يقف بين الحكمين"،[3] إشارة إلى أصل المنزلة بين المنزلتين عندهم، إذ " كان هو وشيخه أبو علي معتزليين".[4] توفي ابن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وذلك في بغداد.[5] ولخص بعضهم ما تميزت به هاته الشخصية الفذة حيث " يقول ابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار: لم ير مثله في توجيه المعاني، وشذ بيوت القصائد الوثيقة المباني ... ويقول ابن ماكولا: "وكان نحويا حاذقا مجودا".[6] ويقول الثعالبي في اليتيمة: "هو القطب في لسان العرب، واليه انتهت الرياسة في الأدب"[7].

أما كتاب الخصائص فقد ألفه ابن جني في مرحلة متأخرة، وغالبا بعد وفاة أستاذه أبي علي الفارسي، وقد قدمه إلى بهاء الدولة الذي تولى الحكم في بغداد سنة 379هـ، وفق منهج أوضحه ابن جني إذ إنه" تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[8]، ويشرح وليد حافظ هذا المذهب في مقال له بعنوان " قراءة في فكر ابن جني من خلال الخصائص على ضوء علم اللغة الحديث"، حيث يقول:" ألف ابن جني كتاب الخصائص ليبحث النظام العام للغة منطلقا من تمثله لآراء أستاذه أبي علي الفارسي القائمة على دراسة اللغة دراسة بنيوية وظيفية، فشرح عموميات اللغة في مستهل الخصائص"، فإيمانه العميق بمبدأ القياس، وما يتفرع عنه، وخاصة العلة وما تثيره من قضايا، استلهمه من أستاذه الذي قال: " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"، ويقول الأفغاني:" ونحن نتعرف إلى منهجه في القياس من كتابه الخصائص الذي يدور على الغوص في أسرار اللغة الشاملة، ويطرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلا"[9]، فالكتاب سفر جليل في اللغة عامة يعكس النضج الذي بلغته علوم العربية، لكنه يمتد إلى تناولها من زوايا نظر متعددة تعكس التداخل بين علوم مختلفة، وبالتالي فهو يؤسس لمرحلة فكرية متميزة.

1- في أصول النحو، ص:91.

2- الخصائص، 1/1.

3- نفسه، 356/2.

4- المزهر، 10/1.

5- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 334.

6- مقدمة الخصائص، 24/1.

7- يتيمة الدهر، 137/1.

8- الخصائص، 1/2.

9- في أصول النحو، ص: 92.

1ـ المصطلح: المفهوم والامتدادات:

1 -1ـ المصطلح: تعريفه، مقتضيات الوضع

يحمل المصطلح في بعده اللغوي دلالات الاتفاق، والسلم، والتفاهم، وفي المعجم الوسيط " صالحه مصالحة وصلاحا: سالمه وصافاه، ويقال صالحه على الشيء:سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق... اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا ".[1]

وفي الاصطلاح لا ينفك محتملا المعاني نفسها، فهو التواضع على متصورات ومفاهيم خاصة بمجالات مخصوصة ، وهو عند الرازي " العرف الخاص، وهو ما لكل طائفة من العلماء من الاصطلاحات التي تخصهم كالنقض والكسر والقلب والجمع والفرق للفقهاء، والجوهر، والعرض، والكون للمتكلمين، والرفع والنصب والجر للنحاة"[2]، ويميز أحد الباحثين بين "الاصطلاح" و"المصطلح"، حيث إن الأولى "مفردة من الاصطلاح: أي كلمة من مجموع مفردات خاصة تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة النـاس "[3]، أما الثانية فهي " مجموع مفردات خاصة تستعمل في ميدان من ميادين المعرفة أو ميدان مهني"[4]، أما عن شروط الوضع فهي ليست اعتباطية بل لا بد من توافر البيئة العلمية والمعرفية المناسبة التي تمد الكلمة بقوتها الدلالية والمفهومية ، كما أن هذه المصطلحات " لا توضع ارتجالا بل لا بد من وجود مناسبة أو مشاركة كبيرة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي"[5] ومنها:

- أن يكون شائعا بين أهل الفن الواحد شيوعا تاما
- أن يكون مقبولا قبولا عاما
- أن يستعمل داخل العلم، ومن هنا قالوا لا مشاحة في الاصطلاح[6].

ولا شك أن كل من حاول أن يعرف المصطلح فإنه لا يحيد عن العناصر الثلاثة التي تشكل كلا مترابطا ، حيث إن الواضع للمصطلح وإن كانوا واضعين فإنه يعتبر مركزيا يجسد العلم الخاص والمفهوم الذي يحتمل التداول بشكل أكبر كلما اتسعت دائرة المتلقين، وهذا المصطلح لا يمكنه أن يتخلص من بعده السياقي لأن تاريخ العلم هو تاريخ للأفكار المترابطة والمتداخلة أحيانا، ولكن هذا البعد يخلص المصطلح من كل شبهة ممكنة، فدور المصطلح" أن يعمل على ضبط هذه اللغة من حيث الاستعمال وعلى التخفيف من عوارض الملابسة لها، وأن يدقق أنماط التواصلات الممكنة بين المتخصصين وغيرهم داخل هذا المجال أو ذاك"[7]، فمن هنا أهمية المصطلح في صياغة ونظم مفاهيم العلوم الخاصة والتعبير عن قوانينها ، والتي

1- المعجم الوسيط، مادة (صلح).

2- المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ص:11/1

3- في الاصطلاح، ص:15.

4- نفسه، ص:15.

5- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، دراسة نموذجية ، ص:9.

6- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، ص:15.

7- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، دراسة نموذجية، ص:14.

بدونه لا يكون للعلم فائدته المرجوة ، فبه يتحقق التواصل الجيد ، و به يوصل لنتائجه بطرق أسلم، ويلخص فريد الأنصاري رحمه الله معلقا على قول الشاطبي " إنه إذا كان من العلم ما هو من صلب العلم، ومنه ما هو ملح العلم لا من صلبه ومنه ما ليس منه صلبه، ولا ملحه، فإن المصطلحات هي فقرات ذلك الصلب، إن المصطلح هو العلم"[1]، وولادة المصطلح كما أشرنا دقيقة في مظانها ، وتحملنا للحديث عن بعض آليات توليده وإخراجه للوجود ، بعد اكتمال الشرط المعرفي ، وإصابة المفصل في الركون إلى واقعيته ، ومن ذلك الاشتقاق ، والنحت ، والمجاز، والتركيب وليس المقصود به دراسة العلاقات التأليفية بين أجزاء الكلام أو الجملة، بل يقصد به تلك الوحدة المعجمية المترابطة، والمؤلفة من كلمتين أو أكثر، والتي تقابل الكلمة المفردة كوحدة معجمية، فكلتا الوحدتين لهما مفهوم محدد يتبادر إلى الذهن في إطار التواضع، فالمقصـود بالتركيب إذن" بناء وحدة دلالية انطلاقا من العناصر المعجمية التي ترد مستقلة بذاتها في اللغة، فهو ينتج عندما يجتمع عنصران في وحدة معجمية جديدة ذات مدلول واحد وثابت"[2]، ويشير حسني سماعنة إلى نمطين من التركيب في اللغة العربية "وهما التركيب المزجي المعبر عنه باللفظة المركبة التي على شاكلة (blackbird) في الانجليزية، والتركيب اللفظي الذي تتمخض عنه المركبات اللفظية والمصطلحية"[3]، هذه بعض آليات توليد المصطلح في العربية، ويمكن أن نشير كذلك إلى التعريب، و"المعرب هو اللفظ الذي تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى وتخضعه لنظامها الصوتي والصرفي عن طريق الزيادة فيه أو الإنقاص منه أو القلب أي إبدال حروف عربية ببعض حروفه، وعملية تغيير اللفظ الأجنبي لينسجم مع الذائقة العربية تسمى: التعريب"[4].

2.1- المصطلح النحوي المعرف:

العنوان عبارة عن مركب وصفي، وهذا يحتم دراسة كل مصطلح على حدة لاستيعاب هذا التلازم بين مختلف مكوناته، فالنحوي وصف مخصص للفظ "المصطلح"، و"المعرف" مخصص لهذا المركب السابق في الترتيب، وقد سبق تعريف لفظ "المصطلح بما هو وحدة لغوية دالة على مفهوم معين في سياق علمي خاص حيث يكتسب المصطلح قوته الدلالية، وأما النحو ففي اللغة فيه معنى القصد والاتجاه، يعرفه ابن فارس " النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد ونحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام لأنه يقصد أحوال الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به... ومن الباب: انتحى فلان لفلان: قصده وعرض له"[5]. أما في الاصطلاح فهو حسب الجرجاني" علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها

1- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، ص:11.

2- من قضايا توليد المصطلح، 74/1.

3- التركيب المصطلحي: طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، 47/1.

4- علم المصطلح: أسسه النظرية، وتطبيقاته العملية، ص:415.

5- مقاييس اللغة، (نحو).

صحيح الكلام وفساده"[1]، وقد عرفه ابن جني بالنظر إلى وظائفه التي تؤدي إلى الإفصاح، وفهم كلام العرب، سواء تعلق الأمر ببنية الكلمة والتغيرات الطارئة عليها، أو بمقتضيات التأليف والتركيب في الكلام العربي حيث يقول:" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم رد إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقوله: قصدت قصدا "[2] ومؤدى هذا الكلام أن النحو العربي يرتبط ارتباطا كبيرا بالقياس بل إنه قياس بالنظر إلى وجود بنيات لغوية معتمدة كأساس في التحليل وكأساس في التقعيد للغة العربية، ووجود ما يسمى بعصر احتجاج لغوي، ويميز أحد الباحثين بين الوضع والتطبيق حيث يقول معرفا النحو بأنه"علم يبحث عن أحوال المركبات الموضوعة وضعا نوعيا لنوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها، وغرضه تحصيل ملكة يقتدر بها على إيراد تركيب وضع نوعي لما أراده المتكلم من المعنى وعلى فهم معنى أي مركب كان بحسب الوضع المذكور، وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية، ومباديه المقدمات الخاصة من تتبع الألفاظ المركبة في موارد الاستعمالات وموضوعه المركبات والمفردات من حيث وقوعها في التراكيب والأدوات لكونها روابط التراكيب"[3]، لكن المشكلة في النحو العربي تكمن في ماهية الاستقراء ومدى استقرارها في منظومة محددة المعالم والمتصورات، وذلك على اختلاف بين منهج المدرستين، البصرية والكوفية، وإلى أي حد يمكن القول بوجود منهج صارم في التأسيس لمختلف العلاقات التركيبية.

عند الحديث عن نشأة النحو العربي يشار دائما إلى إشكالية التأريخ، ولمولد هذا العلم وواضعه، وإن كان الموضوع قد حسم في بعض جوانبه، وظهور العلم ارتبط أساسا بمسألة "اللحن" التي اعترت جسد الأمة بعد التلاقح بين المسلمين وغيرهم، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك في مقدمته "إذ يقول: وأول من كتب فيها- يعني صناعة النحو- أبو الأسود الدؤلي "، ويقال بإشارة من علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأنه رأى تغير الملكة فأشار عليه بحفظها إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد وكان الناس أحوج إليها لذهاب تلك الملكة من العرب"[4]. من اللغويين من قال باللحن لكن من جهة كلام ثانية حيث " لم يشذ أحد من الأقدمين في مسألة نشأة النحو إلا ابن فارس اللغوي ... فقد ذكر في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة": أن العربية والعروض كانا معروفين قديما ثم أتت عليهما الأيام وقلا في أيدي الناس حتى جاء أبو الأسود فجدد العربية وجاء الخليل فأحيا العروض"[5]. فاللحن ظهر منذ عهد النبي صلى الله عليه

1- التعريفات، (النحو)، ص:260.

2- الخصائص، 34/1.

3- اللغة العربية وعلومها، ص: 110.

4- النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ص:24.

5- النحو العربي، نقد وبناء، ص: 14.

وسلم، فقد" رووا أن النبي (ص) سمع رجلا يلحن في كلامه فقال: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل. ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابا لحن فيه، فكتب إليه عمر: أن قنع كاتبك سوطا"[1] وفي عهد علي (ض) تختلف الروايات " فمن قائل إنه علي بن أبي طالب، ومن قائل إنه نصر بن عاصم ويختلف من قالوا إن أبا الأسود هو واضع النحو في الباعث على ذلك"[2]، وما يهم في هذا الأمر هو ظهور المصطلح النحوي في طريقه نحو النضج وأنه ظهر ابتداء منذ أبي الأسود فوصل درجة متقدمة بتقدم وسائل التحليل ونسج علاقات متعددة مع مختلف العلوم فكان أن وضع أبو الأسود " باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم ... ثم كان بعده ابن أبي إسحاق الحضرمي، فكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[3].

فهذا حديث النشأة، وعند الإشارة إلى مصطلح "النحو" كوحدة دالة على علم النحو، فإن هناك مصطلحات تؤدي المفهوم نفسه، كما وردت عند القدماء، فقد أطلقوا على هذا العلم عدة مصطلحات، ومن أبرزها: العربية، الكلام، اللحن، المجاز،يمكن القول من خلال النظر في مفهومي "المصطلح" و "النحو" بأن هذا المركب يعني مجموع ما اتفق عليه النحاة من ألفاظ في سياق علم النحو الذي يؤسس بهاته المصطلحات مجالا خاصا يهم هاته الفئة من العلماء، وقد تعددت تعريفاته عند المحدثين فهو يعني"مجموع الألفاظ الاصطلاحية لعلم النحو"[4]، وهو التعريف الذي يمكن استخلاصه من تعريف الرازي للاصطلاح عموما، حيث يقول: " هو ما لكل طائفة من العلماء من الاصطلاحات التي تخصهم كالنقل والكسر والقلب والجمع والفرق للفقهاء، والجوهر والعرض للمتكلمين والرفع والنصب والجر للنحاة"[5].

وعرفه توفيق قريرة "بأنه جملة العبارات التي استعملها النحاة في خطاباتهم النحوية المتنوعة لتعيين متصور أو لوصف مبدأ نحوي، أو لتعليل فكرة أو لإصدار حكم أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النظرية النحوية "[6].

2.التعريف وقضاياه:

2.1. التعريف: المفهوم، والشروط

قد يترادف التعريف والحد، فهما " في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد "[7]. واستعملهما الرازي كذلك بمعنى واحد "فقد زاوج بينهما في الاستعمال في مواطن كثيرة"[8]، وهناك من فرق بينهما ممن تأثر بنظرة المنطق، فجعل التعريف أعم من الحد.

1- الخصائص، 8/2.

2- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر،ص:64.

3- أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو العربي، ص:.13

4- المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ص:14.

5- نفسه.

6- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص:13.

7- شرح الحدود النحوية، ص:42.

8- المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، أقسام الكلام نموذجا، 26/1.

وقد استعملهما الرازي بمعنى واحد كما استعمل إلى جانبهما ألفاظا مرادفة مثل "اللفظ، والتفسير، والماهية، والحقيقة والمعرفة"[1]. وبالنظر في المعاجم، تدور مادة (ع رف) على معان عدة منها: الكشف، والإظهار، والسكون، قال ابن فارس: " العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض والآخر على السكون والطمأنينة"[2].

وطريق الحد في اللغة: المنع، والحصر، فالمعرفة لا تحصل إلا بالتحديد والتمييز لكي يعلم هذا المجهول أو ذاك، أما الحد عند ابن فارس فهو " الحاجز بين الشيئين، وفلان محدود، إذا كان ممنوعا، ويقال للبواب حداد لمنعه من الدخول"[3].

فانطلاقا من المسلمات الأرسطية يتحدد التعريف الحقيقي في كونه " عملية تحديد الماهية، وتتحدد بإبراز الخصائص الرئيسية والسمات الجوهرية في المعرف "[4]، فغالبا ما يرتبط هذا النوع من التعريف بالماهية والتصوير وعلى ذلك تنص التعريفات التي سلكت المنهج الأرسطي في التعريف " فموضوع التعريف إذن هو التصور وعمله أن يستبدل استبدالا جوهريا تصورا غامضا بتصور واضح"[5]. والحد يخضع في هذا المستوى لتقسيمات بحسب الأجناس والأنواع والفصول، حيث يمكن بها التمييز بين أنواع الحدود ودرجة قوتها في الوصول إلى المتصورات، ولكنها تبقى تعريفات منطقية.

لقد أشرنا إلى اختلاف في تحديد مفهوم التعريف، وهي ترجع إلى نظرة كل فريق، حيث الغرض من الحد عند النحويين هو الدلالة على حقيقة الشيء، وتمييزه وهو التصور نفسه عند الأصوليين. يقول إمام الحرمين: " الغرض من الحد الإشعار بالحقيقة التي بها قيام المسئول عن حده، وبه تميز الذاتي عما عداه"،[6] وهو عكس التصور المنطقي الذي يميل نحو التصوير لتبين كنه الشيء. ومن تعريفات الحد كذلك :

" القول المميز بين المحدود وبين ما ليس منه سبيل "

" عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا، ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه "[7].

- " ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا "[8]

ويعرفه الباجي "الحد هو اللفظ الجامع المانع، ومعناه: الذي يجمع المحدود على جنسه، ويحصره، ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه وما هو منه أن يخرج عنه "[9]

1- قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، ص:21.

2- مقاييس اللغة، مادة (عرف).

3- مقاييس اللغة، (حد).

4- قضية التعريف في البلاغة الانجليزية، ص:44.

5- الأسس الميتافيزيقية لنظريات أرسطو المنطقية، ص:100.

6- البرهان في أصول الفقه، 119.

7- مفتاح العلوم، ص: 436

8- شرح الحدود في النحو، ص:42.

9- المنهاج في ترتيب الحجاج ، ص: 10.

ونجد في المقابل تعريفات للمحدثين تختلف في صورها عن المعطيات السابقة في الكشف عن المفاهيم والمتصورات. من نماذج هاته التعريفات: " كلام يكتب عن يسار المدخل في القاموس العربي"[1]، " تركيب إخباري وتحليلي يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية، فهو عند بعضهم: صيغة تصف مفهوما ما بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميزه عن غيره من المفاهيم داخل المجال المفهومي كما يحدد موضعه فيه"[2].

ومن تعريفات الغربيين: يقول "بوزي" Beauzée: نقصد بالتعريف العرض الموجز والدقيق لنظام معارفنا ذات العلاقة بالشيء موضوع التعريف.

ويقول"فورمي" Formey : التعريف هو تعداد الأفكار الأساسية والبسيطة، حيث تتكون فكرة مركبة من أجل تحديد وتفسير طبيعتها وخاصيتها"[3].

ولا يعتبر الحد حدا بالمفهوم السابق إلا إذا روعيت في صياغته شروط ، تضيق بها الدائرة، ويكتسب بها درجة من القوة في بلوغ الماهية ومن ذلك: أن يدل على ماهية الشيء، وذكر الجنس القريب لا البعيد في الحد، الاطراد والانعكاس: ويمثل الكفوي لذلك " نحو قولنا: كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم "[4].

ومن هنا تكمن أهمية الحد والتعريف في بلوغ متصورات العلوم وهو الأمر نفسه الذي نص عليه إمام الحرمين حين تحدث عن أوليات العلم، وما ينبغي تقديمه في التلقي قبل الغوص في بحره والخوض في مسالكه، فإنه " حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلم، أن يحيط بالمقصود منه، وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن، وبحقيقته وحده"[5].

2-2- أنواع التعريف عند ابن جني:

الفرضية التي تؤطر هذا المبحث هي الوصول إلى مدى التأثير المنطقي على الفكر النحوي عامة، وفكر ابن جني خاصة من خلال الأسس والمرجعيات التي تؤسس لمفهوم التعريف، ومدى اعتماد الأنواع المنطقية في تعريف المصطلحات النحوية، وإن كان الأمر الذي يهمنا أكثر هو تلمس القضايا التي يثيرها التعريف عند ابن جني بغض النظر عن التقسيمات والأنماط، ويمكن الإشارة في هذا السياق عموما إلى نوعين من التعريف، المنطقي وقد ذكرناه، واللامنطقي ويدخل فيه : التعريف بالمرادف، التعريف بالضد والمخالف، التعريف بالسلب والإيجاب، التعريف اللغوي، التعريف الاشتقاقي، التعريف بالمثال، التعريف بالوظيفة، التعريف بالعلامة، التعريف بالتقسيم، التعريف التفصيلي.. ومن النماذج في الكتاب:

1- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص:237.

2- نفسه ، ص:238.

3- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، ص:13

4- الكليات، 241/2.

5- البرهان في أصول الفقه، ص: 83/1

نوع التعريف	الجزء	الصفحة
التعريف بالعلامة	1	27-19-49-54-72-73-102-105-103-122-166-171-184-185-225-287
	2	21-82-134-141-139-273-299-328-371-328-442
	3	44-82-101-101
التعريف بالمثال	1	17-96-109-134-197-199-208-347-105-25-85-122-160
	2	356-109-134-141-355-411
	3	32-75-101-178-269
التعريف بالتقسيم		109-164-166-88-100-109-134
	2	328-332-26-52
	3	84-142-218
التعريف التفصيلي	2	139-329-436
التعريف اللغوي	1	19-34-36-97-96-265
التعريف بالمرادف	1	27-173
	2	315
	3	32-154-241-268

3ـ الخلفية المعرفية، وأثارها في بناء المصطلح والمفهوم، واعتماد المنهج:

3-1- الخلفية المعرفية وانعكاساتها:

في هذا الباب نشير إلى بعض الملامح التي تؤكد علاقة التأثر بالمباحث المنطقية والكلامية المختلفة من خلال دراسة مبسطة لبعض المصطلحات الواردة في الكتاب، وبالتالي الوصول إلى حقيقة هذا التداخل: فمثلا تعريفه للمصطلحات اللغوية الصرفة مثل تعريفه للنحو واللغة يظهر التأثير المنطقي ، وإن كان ذلك لا يشغل حيزا واسعا، والتعريف يكون بما هو جامع مانع، يؤسس في تعريف للغة على أسس لغوية ومعطيات تداولية

تسهم في بناء هذا المفهوم، فاللغة عند ابن جني " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدهـــا "[1]، فالتعاريف من هذا النوع ليست مطردة في الكتاب، فقد أورد هذا الجنس الأكبر الذي عبر عنه بالأصوات، وفي هذا السياق فابن جني له منطق صارم في أخذ اللغة من أصولها، وإن كان يتوسع أحيانا فبما يعود إلى هذه الأصول المعتمدة، فقد خصص فصولا يتحدث فيها عن شروط تلقي هاته اللغة وأخذها، ولا شك أن الصوت جنس عام تشترك فيه فئات مختلفة وتختلف تطبيقاته وتحققاته، لكن شروطه في سياق الجماعة اللغوية تختلف وتتباين، واللغة تعيش في وسط اجتماعي، بل هي التي تحقق هذا الشرط الاجتماعي وتفصل بذلك عن بعض المظاهر التي يتحقق بواسطتها التواصل، والتعبير كذلك قد يتحقق بما أنه ينتج عن العقل الواعي بأشكال مختلفة وفي إطار اللغة الواحدة والمجتمع الواحد، وهو ما يفسر كذلك توسعه في تعريف النحو، وهو الأمر نفسه الذي يبرر حضور مباحث بلاغية مختلفة، فالنحو شامل لانتحاء كل ما يمكن أن يعبر عن طرق العرب في الكلام وتحقيق التواصل، وهو أمر يؤكد أن مسألة التداخل ربما تكون وهمية في بعض الأحيان، حيث إننا سنكون في سياق الحديث عن علم واحد متكامل وجنس واحد يصعب تبين مباديه، وإلى ما سيؤول إليه في النهاية، وفي دراساته الفقهية للغة أشار ابن جني إلى ما يشكل هاته اللغة بصفة عامة، وإلى قضية الاصطلاح والجانب الواعي في تشكيلها بما يحقق التعبير عن الأغراض المختلفة، حيث إن اللغة بما هي أصوات تقوم بينها علاقات في إطار نظام محكم ينطلق من وحدات صغرى إلى وحدات أكبر وهو خير دليل على مطلب الفصاحة التي تؤدي إلى تحقيق الغرض الأكبر من وجود اللغة وهو التواصل داخل مجتمع معين وفق قوانينه الخاصة، فالوحدات الصوتية محدودة، وتتشكل بينها علاقات وترابطات أكبر، وداخل الجملة تقوم علاقات محددة بين الألفاظ، وقد تخرج تلك الترابطات عن مسارها بما يحقق أغراضا أخرى في سياق عملية التواصل والحفاظ على مفهوم الفصاحة، وحتى المجاز فهو تواضع جديد، فيه انتحاء قصدي لأساليب جديدة في إطار هذا المجتمع الذي يتداول اللغة والوصول إلى هاته الأساليب لا يكون دائما بالسماع وإنما بالقياس على أصولها. إن تعريف ابن جني للغة يعكس عمقا فكريا ونضجا معرفيا خاصة وأننا نتحدث عن سياق زمني هو القرن الرابع وما فيه من اكتمال ونضج نجم عن علاقة النحو بغيره من العلوم، وفي هذا السياق يشير توفيق قريرة إلى انضباط النحويين لنظرية الحد الأرسطي باعتماد الأجناس والفصول، على أن التأثير المنطقي من هذا النوع قليل جدا في كتاب الخصائص، ويقول قريرة " على أنه من المفيد أن نشير إلى أن هدفنا من إثبات التقارب بين المناطقة والنحاة ليس الإقرار بأن النحويين قد خلطوا النحو بالمنطق ... وفي ذلك يقول ابن سينا: وإنما يكون هذا العلم آلة سائر العلوم لأنه يكـون علما منبها على الأصول التي يحتاج

1- الخصائص، 33/1.

إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم" [1]، وتحديد ابن جني فيه من الدلالات ما يعري طبيعة المفهوم ويكشف الستار عن الدلالات المختلفة لمصطلح اللغة، في أبعادها الصوتية، والتركيبية، والتداولية، وطريقة اكتسابها وكيفية انتقالها الكامنة في قوتها التعبيرية وتعدد أغراضها وآفاقها، ومن هذه الإشارات القريبة من هذا المنهج تحديده للنحو مثلا بأنه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم "[2]، فهذا تعريف يحد النحو ويبين الغرض الأساس منه، ويربطه في تعريفه هذا بمفهوم القياس بشكل عام، وقد يكون هو نفسه القياس، فيدخل في التعريف كل ما يمكن أن يتعلق ببنية الكلمة وتراكيبها وطرق وأساليب التعبير المختلفة، وهو ما يفسر كذلك تعدد المباحث في الكتاب واختلافها مجملا كل ما يمكن أن يتعلق بخصائص هاته اللغة والوصول إلى تحقيقها ومنها مباحث البلاغة (الحقيقة والمجاز، التشبيه، التعريض والكناية ...)، وهي كثيرة في الكتاب كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقد انتقل ابن جني في تعريفه للغة والنحو من الاشتقاق والأصول اللغوية بما يعكس هذا الترابط بين المستويين العام والخاص عند أهل العرف، ويلاحظ إذا أنه عند البحث في هذا النوع من التعاريف لا نجدها إلا في أبواب قليلة، أو أنها لا تكون مقصودة لذاتها بشكل واضح، ومثله تعريفه للإعراب والبناء... ويتحول في كثير من الأحيان إلى نهج مسلك آخر في التعبير عن المصطلحات، والتي يمكن فهم بعض معانيها من خلال السياق العام الذي وردت فيه ونأخذ كمثال أحد المصطلحات المركزية وهو مصطلح القياس، وارتباط النحو بالقياس هو مسألة أساسية في تفكير ابن جني النحوي، وعليه بنى جل أفكاره إن لم نقل كلها اعتمادا على المبدأ العام " لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية خير من أن أخطئ في مسألة واحدة مما بابه القياس "، ولا يمكن الحديث عن تعريف واضح لابن جني للقياس، وكأنه مصطلح معروف قياسا على أصله اللغوي، ومفهومه قد يتضح من خلال وروده في سياقات معينة في الكتاب، فهو مفهوم يرتبط بالطابع المنهجي العام لفكر ابن جني وقبوله الجدل والنظر العقلي، والمرور عبر مسالك التحليل المختلفة في محاولة استنباط الأحكام ولكن بناء على أصول معينة والواضح كذلك أن ابن جني نحت مفاهيم جديدة ومصطلحات جديدة لاكتمال النظر عنده في مسائل النحو وإيمانه العميق بمسألة القياس، فمن بين أنواع القياس نجد القياس النحوي " وهو انتقال من الجزئي ' قام زيد ' إلى الكلي ' الفاعل مرفوع '، ومن تم فلا يخفى كما يقول التهانوي أنه من قبيل الاستقراء "[3]، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه "، حيث إن القاعدة هنا يتوصل إليها

1- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص: 88.

2- الخصائص، 34/1.

3- الأسس المنهجية للنحو العربي، ص:33

عن طريق استقراء معين للكلام العربي وبالتالي البناء على هذا الأصل لأن اللغة ليست بنية ثابتة وجامدة، بل هي متطورة، وما يتوصل إليه عموما لا بد أن يؤيده السماع عن العرب وإلا فهو مرفوض، لأن لكل لغة أصحابها وعليهم المعتمد. ويقول ابن جني في سياق آخر " إذا أداك القياس إلى شيء سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم فيه"، وحديث ابن جني واضح في هذا الباب في الكتاب كله، ومن ذلك حديثه في "باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"، حيث انتقاض عادة الفصاحة يوجب رفض اللغة، وبالتالي فمسألة القياس يعضدها هذا الواقع اللغوي، ومن ذلك أن يدل القياس على النظر العقلي التجريدي، وهو باب يحضر بقوة عند ابن جني ويمكن أن يكون المثال هو مصطلح الاشتقاق الأكبر، حيث نحت ابن جني مفهوما جديدا اعتمادا على تقاليب الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم ترد هذه التقاليب إلى معنى واحد تجتمع التراكيب وما يتصرف من كل واحد منها عليه.

إن عقلية القياس ترتبط عند ابن جني بجانبين اعتمادا على معطيات منها أن القياس أول ما عرفه الفقهاء، حيث يقول الشيرازي مثلا " حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما "[1]، وعرفه ابن الأنباري في جدل الإعراب" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "، و من أمثلته ما جاء في لمع الأدلة يقول صاحبه:" ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع مالم يسم فاعله فنقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا على الفاعل "[2]، وهو المفهوم نفسه الذي ورد في كتاب ابن جني، ولا شك أنه كان في كتابه يؤسس لأصول النحو على مذهب الفقهاء والمتكلمين، فأئمة القياس النحوي كانوا من المعتزلة وسبق أن أشرنا في المقدمة إلى اعتزالية الفارسي وتلميذه ابن جني، وقد ارتبط مصطلح القياس بمصطلح آخر هو الاستعمال وقد تحدث ابن جني في " باب تعارض السماع والقياس "[3] عن بعض الأنماط المحددة، فهناك:

- شاذ في القياس ومطرد في الاستعمال
- شاذ في القياس، شاذ في الاستعمال، وهو عنده مرذول مطرح
- مطرد في القياس والاستعمال وذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب و الجر بحروف الجر وغير ذلك. ويندرج كل ذلك ضمن شبكة الاستدلال والتي تحتاج إلى عنصر آخر بعد عملية تجريد الأصول وتجريد الأقيسة كما يوضح ذلك تمام حسان في كتابه الأصول. والمصطلح هو " العلة "، وهو مصطلح يعمق أكثر هذا التداخل المنهجي والمصطلحي في التعامل مع اللغة عموما، ومصطلح العلة كذلك مصطلح مركزي في الكتاب، ومن السياقات التي ورد فيها، وهو ما نبه إليه ابن جني في مقدمة كتابه " اعلم أن

1- اللمع في أصول الفقه، ص:198.

2- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص: 93.

3- الخصائص، 117/1.

علل النحويين فأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين". وكذلك تقسيمه العلة إلى علة إيجاب وعلة جواز وهي مرادفة لمصطلح السبب ومنها الأسباب المجوزة للإمالة، وفي كل الأحوال فتعريفه للمصطلح يرد في إطار سياقات وفي إطار شواهد وأمثلة معينة وتقسيمات تسير وفق المرجعية التي أثرت في فكره النحوي، ففي التحديد الأول إشارة إلى طبيعة العلة عند النحاة وإلى المرجعية الأساس المعتمدة في التحديد، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه، " فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلا ووجه المصلحة والحكم قائم فيه وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه ... ألا ترى إلى قوة تنازع أهل الشريعة فيها، وكثرة الخلاف في مباديها"[1]، أما علل النحو فهي عكس ذلك " لست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به، وهناك من علل الفقهاء ما هو من هذا إلا أن النفس كانت إليه أسبق حتى قبل ظهور هذه الشريعة"، وهناك موقف في هذا السياق يشير إلى تناقض ابن جني بخصوص تقسيم العلة إلى علل إيجاب وعلل مجوزة وربط ذلك بانحيازه لعلل المتكلمين لقد كان ابن جني في تعريفه للعلة هذا الضرب من التعريف يندرج في سياق المعنى العام الذي يحمله لمصطلح القياس كذلك، وفي ذلك نوع من التوسع في طرح الإشكالات واقتراح الحلول، وهو ما يفسر الطبيعة العقلية النظرية لكتاب الخصائص وفي هذا كله يبدو التأثر واضحا بمنهج المتكلمين والفقهاء، فظاهرة التعليل، ونظرته للعامل، وأسلوبه في الحد والتعريف يكتسب قوته من هاته المرجعيات " كما أن الاعتزال قد أثر في النحاة " بشكل خاص " فترى العلة تأخذ جانبا كبيرا من نشاط النحاة والعامل في النحو وليد فكرة الأثر والمؤثر في فكر المعتزلة ". فكما سبق فالتعليل حاضر بقوة في تحديد المفاهيم ولا نكاد نتحدث عن مصطلحات معرفة دون الحديث عن التقسيم والتفصيل في محاولة للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالمصطلح .

ومن المصطلحات التي يمكن الاستدلال بها على هذا الترابط مصطلح الاستحسان، وحضوره في الكتاب دليل على وجود نوع آخر من القياس، وهو القياس على مكونات ومصطلحات علوم أخرى، والعلم هنا هو أصول الفقه الذي يوجد فيه هذا المصطلح في وضع غير ثابت بين اعتباره دليلا أو عدم ذلك، مما يؤكد كذلك أن ابن جني كان أول من عمل على التأصيل للنحو وإن على هذا الوجه من القياس العام، وقبل أن يتطرق إلى ذلك أحد غيره بهذا الشكل الذي يلاحظ في الكتاب.

يعرف الجرجاني المصطلح بقوله " هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس "[2]

1- الخصائص، 117/1.

2- التعريفات، (الاستحسان).

وقد أورد ابن جني أمثلة كثيرة كما هي عادته لتقريب المصطلح بل إننا نجد حكما معينا يعكس هاته المعرفة بأدلة الفقه وحاول تطبيقها على علم آخر هو النحو، يقول ابن جني في هذا السياق: " وجماعه أن علته ضعيفة مستحكمة، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف، ومن ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو قولهم: الفتوى، والبقوى، والتقوى، والشروى، ونحو ذلك، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة "[1]، وقبل التعليق على ذلك فقد اختلف الأصوليون في دلالة ثم اختلفوا تبعا لذلك في اعتباره من الأدلة الشرعية "، ومن تعريفاته :

- العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه
- تخصيص قياس بدليل أقوى منه
- العدول إلى أقوى الدليلين
- العدول عن حكم الدليل إلى العادة أو مصلحة الناس

" لكن الغالب عنهم أن يذكروا الاستحسان مرادا به الأخذ بالقياس الخفي في مقابلة القياس الجلي الضعيف، فلاستحسان إذن نوع من القياس " [2]، ولعل المعنى الذي يمكن أن نستخلصه من نظرة ابن جني للمصطلح أنه: عدول عن حكم الدليل إلى العادة أو مصلحة الناس، ولعله يرتبط بالعادة أكثر إذ يمكن ألا تكون هناك مصلحة بهذا المفهوم، حيث يقدم ابن جني أمثلة لكنه في المقابل يورد أمثلة أخرى تبين أنهم تركوا الكثير من النظائر التي كان عليهم أن يتبنوها إذا كان في الأمر فعلا مصلحة ما، ويقول في ذلك " ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، وليس ذلك بجار مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول "، فهو يسلم بكون المصطلح لا يعد دليلا قويا، ولعله يبعد نوعا عن القدح فيه في كونه اعتد به لما فيه من الاتساع والتصرف، وذلك مطلب أساس في فكر ابن جني النحوي، حيث إن اللغة في يده مطواعة وإن كان يعتد بأصولها، ولعل المصطلحات الدالة على هذا التقارب، بل التداخل الكبيرة كثيرة في جميع مباحث الكتاب ولا يمكن الإحاطة بها كلها، حيث يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

- قضايا عامة :

أ * انطلاقا من استقراء أولي لأنواع التعريف عند ابن جني، وبالإشارة كذلك إلى كون الكتاب هو في النحو خاصة، يتكون من ثلاثة أجزاء، وبملاحظة ورود عدد كبير من المصطلحات النحوية دون النظر إلى حضورها في مجالات علمية أخرى لتعلقه بالقضية الأكبر التي تهم التداخل بين العلوم، وجدلية التأثير والتأثر، فإن الحديث عن مصطلحات معرفة يبدو صعبا في كتاب مثل الخصائص، فالمصطلحات المعرفة تصويرا أو تمييزا حسب

1- الخصائص، 133/1.

2- مصطلح "الاستحسان" وأثر الاختلاف في دلالته في اختلاف الأصوليين، جميل محمد، ص:466

تصور المناطقة أو غيرهم للتعريف قليلة جدا وتكاد تحتل جزء المقدمة من الكتاب فقط، ومنها مصطلحات: النحو، الإعراب، اللغة، البناء، الإدغام.... وأما الطابع الغالب في تعاريفه فيتعلق بمعجم للمصطلحات المعرفة ضربا من التعريف، بما في ذلك إيراد الشواهد والأمثلة، والتفصيل والتقسيم للوصول إلى تحديد مفهوم المصطلح والإحاطة بكل جوانبه، فهذه الأنواع كثيرة جدا، فلا يكاد يخلو مصطلح من المصطلحات في الكتاب من حضور هاته الأنواع ، ولهذا المنحى في التعريف ما يبرره، حيث يتأسس ذلك على طبيعة المنهج الذي ارتضاه ابن جني لنفسه، والنزوع التعليمي كما أشرنا إلى ذلك، فهو يقتضي أسلوبا خاصا في الخطاب، إضافة إلى سبب آخر سيشار إليه في كل مراحل التحليل والدراسة ويرتبط خاصة بطبيعة الفكر النحوي لابن جني والخلفيات المعرفية التي تؤطره، ومن الأسباب المحتملة كذلك وجود مصطلحات تتعلق بعلم ناشئ هو علم أصول النحو وإن كان لها وجود سابق في علوم أخرى، ومن هاته المصطلحات: الدور، العلة، القياس، الاستحسان، استصحاب الحال وهو لم يرد بهذا اللفظ ... وغيرها من المصطلحات التي قد تكون معروفة في مجالها، وذلك يرتبط حتى بالمصلحات النحوية التي قد لا تكون هي المقصودة، وذلك حال تعريفه للاشتقاق الصغير مثلا بأنه " ما في أيدي الناس وكتبهم"[1]، أو لارتباطها بنحت لمفاهيم جديدة قد تكون موجودة في كتب السابقين ولكن بغير تصريح أو تفصيل، ونحو ذلك تعريفه لمصطلح الإدغام. فلا يمكن البتة أن نتحدث عن كتاب للحدود النحوية أو معجم خاص بمصطلحات النحو بل هو كتاب في الجدل والتحليل والعرض للأصول وللأفكار المحتملة والشاذة، فكما قسموا العلل إلى جدلية وتعليمية، فحتى التعاريف هنا إما من هذه الأصناف التي ذكرنا، أو هي عبارة عن تعريفات علامية بسمات جزئية لا تفي بالغرض المطلوب لبلوغ المفهوم إلا إذا كانت موجهة لمتلق متبحر في علمه وتشكل تلك العلامات إشارات دالة على مفهوم أكبر، ومن ذلك قوله في الفاعل بأنه " رفع"، والمفعول " نصب" وغير ذلك، وقد يرد المصطلح عبارة وكأنه تعريف لمصطلح لم ينحت بعد أو هو مصطلح وارد بكثرة، مما يسلم بأمر هام وهو أن ابن جني يتعامل بمنطق أنه لا فرق ولا حدود بين العلوم، فلمعرفة النحو لا بد من التبحر في تلك العلوم، ومن ذلك ما يقوله في مصطلح استصحاب الحال " إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك و التحول ".

ب * من الأمور التي يجب الإشارة إليها كذلك أن تلمس التعريف للكثير من المصطلحات لا يمكن أن يتم إلا عبر تتبعها في سياقاتها المختلفة وخاصة بعض المصطلحات المركزية مثل القياس، ونعود إلى التعريف التفصيلي والتقسيمي الذي اعتمده ابن جني بقوة في كتابه وأرجعنا هذا الأمر إلى الطبيعة الجدلية والمنطقية، وذلك التأسيس لمفاهيم نحوية جديدة، أو على الأقل يمكن القول بمحاولات جادة في هذا السياق، مثل صياغته لمفهوم الاشتقاق الأكبر انطلاقا من تحديدات سابقة للخليل بن أحمد الفراهيدي،

1- الخصائص: 134/2

واعتمادا على نظام التقليب، ويمكن أن نتخذ كمثال لهاته المحاولات تعريفه لمصطلح الإدغام بأنه " تقريب صوت من صوت "[1]، وهو ما تحدث عنه غيره تحت مسمى المماثلة، فمثلا أخذ أستاذه أبو علي الفارسي تعريف ابن السراج بنصه " الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذاك في قولك: عد، وفر، وعض "[2]، وشرع ابن جني بعد تعريفه للمصطلح في تحديد أقسامه والتمثيل لكل قسم، فالإدغام الأكبر وهو قسمان:

الأول: الإدغام المألوف المعتاد وذلك بأن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها إدغام الأول في الآخر.

الثاني: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، وكلاهما فيه معنى التقريب.[3]

فصّل بعد ذلك في أقسام الإدغام الأصغر ومن ذلك الإمالة، مع الإشارة إلى الأسباب الداعية إليها، وهي من العلل المجوزة عنده والتي جعلها مرادفة للسبب، إلى غير ذلك من أقسام الإدغام الأصغر، حيث عمد ابن جني كما هي عادته إلى إيجاد مصطلح جامع لكل هاته الأقسام عبر النظر والتأمل، مقسما كل نوع ومفصلا فيه، وضاربا الأمثلة التي توضح ذلك، محترزا عما يمكن يتوهمه القارئ، فيقيم الحجة على ذلك. إن الكتاب محاولة متقدمة لطرح مصطلحات نحوية جديدة، بل وتأسيس علم جديد بعيد عن المعطيات الجاهزة، ومما يؤكد قيمة هاته المحاولة اعتمادها مبادئ علوم كانت قد اكتملت صورها وانبنت مناهجها، وأسست لنفسها مصطلحاتها وحددت مفاهيمها مما يؤكد علمية هاته المحاولة التي قدمها ابن جني في كتابه.

ج * من بين الإشكالات التي تثيرها قضية التعريف عند ابن جني، وتثيرها كذلك صعوبة الحديث عن التعريف المنطقي، مع حضوره بشكل خاص في بعض المباحث، وانطلاقا كذلك من التحديدات السابقة، هل يمكن أن نتحدث عن الحدود النحوية خاصة في ظل متصورات بلغت درجة معينة من التجريد وتتجاوز الفكر التعليمي المحض، أي الفكر النحوي المفتوح الموجه أساسا إلى متلق لا يقبل المسلمات وفي نفس الوقت لا يرفض الأصول، فالحديث عن كتاب في الحدود مقبول إلى حد ما، إلا أنه في الغالب لا يعكس الحقيقة العلمية للمصطلح، فما من منهج إلا وله مصطلحاته التي تفتح آفاق التحليل فيه، وأي مصطلح فهو تعبير عن حقيقة التطور التي تحكم الجماعة اللغوية وتحكم استمرارية اللغة وأساليب تحليلها، ولعل هذا ما يفسر منهجية ابن جني في التعريف، وحتى في تحديده للمصطلحات الكبرى التي وإن حدها حدا صارما فلأنها المفاتيح التي يقوم عليها ما بعدها، ولعل وجود مبحث مثل الاشتقاق الأكبر وما أثاره من نقاش ورفض أحيانا لهو الدليل على

1- الخصائص،139/2.

2- أصول ابن السراج، 405/3 .

3- الخصائص، 139/2.

الرغبة في فتح آفاق التفكير وعدم الحديث عن مصطلح آلي لا يقبل الزيادة أو النقصان، خاصة إذا كان في الأمر استقراء معينا وإيمانا بجانب الفصاحة وطلبها، ويمكن الحسم مبدئيا أن للأثر الاعتزالي دوره في ذلك ويكفي التلميح دون التصريح بألفاظ مثل العدل والتوحيد، وما جاء في باب المجاز ليدل ذلك على عمق الاتصال بمنهج المتكلمين في تفسير الأمور، وهؤلاء يشار عندهم إلى العلل الجدلية بالدرجة الأولى، ولهذا يصعب أن نقول إن ابن جني سيرتبط في تعريفاته بقوالب معينة للمصطلحات، إن الأمر يتعلق بالقياس بما هو صناعة نظرية لها أسسها التي تؤمن بوجود الروابط المنطقية وبالتالي التوسع في اللغة وهو المبدأ العام الذي يمكن اعتباره مفسرا للكثير من الظواهر كذلك.

د * ما لا يمكن تجاهله في سياق الحديث عن هاته القضية أن ابن جني قبل تحديده للمفاهيم النحوية أو في أثناء ذلك يتطرق إلى المصطلحات من زاوية نظر أخرى ممهدة، ومنها ما يتعلق بالجوانب البلاغية وهنا تكمن قضية أخرى وهي التداخل بين النحو و البلاغة، وهي حاضرة بقوة وكثرة في هذا المستوى، يشار كذلك إلى أن هذا العلم لم يكن قد نضج بعد على الأقل من جهة تقسيم مباحثه الثلاثة، مما يشير إلى أوليات علم البلاغة في كتب النحاة، فنجد بعض مباحث هذا العلم مبثوثة في أبواب الخصائص، بمختلف المصطلحات المعبرة عن هاته الفنون، وطبعا فلهذا العلم علاقة قوية بفلسفة المتكلمين، ومن ذلك ما يذهب إليه في باب المجاز " اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس والجنس يطبق جميع الماضي، وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد، في وقت واحد، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لب"[1]، يحتم التحليل إذن التذكير دائما بأن فكر ابن جني هو بحث في سبل التفكير والتأمل، وهو يخلط هذا المذهب بأفكاره الاعتزالية، ومن ذلك قوله في هذا الباب " ولسنا نثبت له سبحانه علما لأنه عالم بنفسه "[2]، ويوضح في سياق ذلك مجموعة من المفاهيم النحوية مثل ذكره ل" بدل البعض " " ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض، فقال: ضربت زيدا وجهه أو رأسه..."[3]، وقوله في التوكيد كذلك في باب المجاز" وبعد فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام، نحو نفسه وعينه وأجمع، وكله وكلهم وكليهما وما أشبه ذلك عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام "[4]، فبلوغ مثل هذه المفاهيم في الكتاب يلزم القارئ بأن يتأمل وينظر في المسائل المختلفة التي تؤطر الكتاب والتي قد تكون هي المقصودة، وهذه المفاهيم كثيرة ومتعددة بما يسهم في تجلية الكثير

1- الخصائص، 447/2.

2- نفسه، 449/2.

3- الخصائص، 450/2.

4- نفسه،450/2.

من الغموض عن المصطلحات خاصة تلك التي تعتبر جديدة في التأصيل لعلم النحو، استنادا إلى معطيات العلوم الأخرى، ونشير دائما إلى أن هذا الفصل هو منهجي بالدرجة الأولى وإلا فكل مصطلح يرد هنا إلا ويندرج تحت الباب الكبير الذي هو النحو وذلك لأسباب: منها التعريف العام لابن جني للغة والنحو كذلك، وما فيهما من فصول عامة تشمل التركيب في مختلف العناصر التي يمكن أن تكونه انطلاقا من أصغر وحدة إلى أكبرها وما يمكن أن ينتج عن ذلك من أبعاد دلالية، ونشير في هذا السياق إلى بعض هاته المصطلحات البلاغية نحو: شجاعة العربية، الاعتراض، التجريد، التطوع بما لا يلزم... مما يدل على أن كتاب الخصائص هو حديث عن كل ما يمكن أن يتعلق باللغة والسبل التي تؤدي إلى الانضباط لقواعدها الأصول وفق منطق عام، عنوانه الرواية والفصاحة، ثم ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها.

الخاتمة:

لا يمكن اقتراح حلول لكل الإشكالات التي يمكن أن يثيرها موضوع ما، ومنها تلك التي مهدت للبحث في قضية التعريف عند ابن جني، ولكن يمكن إدراج جملة من الاستنتاجات العامة المرتبطة بالبحث في الموضوع، وأول ذلك أن قضية البحث في المصطلح من أكثر القضايا عمقا والتصاقا بالدرس العلمي، وبالتالي ينبغي أن تكون أكثر دقة في مجال العلوم كلها، وأن ترتبط بمنهج واضح المعالم والأهداف، وخاصة عند دراسة تراث أمتنا، كما لا ينبغي أن نكتفي بالمدلول البسيط الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن، بل لا بد من دراسة متفحصة لكل الأبعاد المعرفية التي تؤطر المفهوم، خاصة ونحن نتحدث عن المصطلح العلمي، ولكن هذا لا يعني كذلك ضرورة التمييز والتصنيف عند كل دراسة للمصطلح، فيكفي في نظري أن يكون للمصطلح مفهوم ما في النحو مثلا، ولو كان ظاهرا أن هذا المصطلح ينتمي إلى حقل آخر. وما نخلص إليه كذلك أن مصطلحات ابن جني ليست بسيطة المحتوى، بل إنها تحتاج إلى تفحص وتبين لما تثيره من علاقات مع علوم مختلفة، كما أن التعاريف عند ابن جني تتعدد ولكنها أكثر ارتباطا بالجانب الفكري والجدلي في محاولة الوصول إلى المفاهيم التي ترتبط بالمصطلحات النحوية، وبما فيها تلك التي تنتمي إلى مجالات معرفية مختلفة، فالكتاب مبني على التعليل والتأمل والفحص الدقيق للمسائل، مما يضفي طابعا علميا على تحليل ابن جني لمختلف الظواهر، وإن كان التمييز يعد مسألة منهجية فقط، وقد أقر ابن جني نفسه بحقيقة هذا التداخل، خاصة بين النحو وأصول الفقه والكلام، وبالنسبة لهذا الأخير يشكل الفكر المعتزلي مصدر إلهام بالنسبة لابن جني عند التطرق للكثير من المواضيع. ولا بد من الإشارة إلى الجهاز المصطلحي المستعمل، والموضح لطبيعة هاته العلاقة بين العلوم، وبالتالي فتعاريفه لا تبدو في كثير من الأحيان سهلة الإدراك. والخلاصة الأساس في هذا المجال أنه لا حدود في دراسة النحو

العربي بين دراسة النحو بمفاهيمه، ودراسة أصول الفقه مثلا أو غيره من العلوم، ليس لفهم النحو، ولكن ليكون الباحث نحويا.

لائحة المصادر و المراجع

- أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو العرب، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات-الكويت، ط1، 1974.
- الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، ط1، 2007.
- الأسس الميتافيزيقية لنظريات أرسطو المنطقية، مدحت محمد نظيف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط1، 1999.
- الأصول في النحو - ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمان الحسين الفتيلي مؤسسة الرسالة.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري(أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.
- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة- فاس، ط1، 2006.
- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط2، 1400هـ.
- تعريف المصطلحات في الفكر اللساني الحديث، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، البشير التهالي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2007.
- الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر- بيروت، ط2
- شرح الحدود في النحو، الفاكهي(عبد الله بن أحمد)، تحقيق:المتولي رمضان أحمد الدميري. دار التضامن للطباعة- القاهرة.
- علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، 1963.
- قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، يوم دراسي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات 8، ط1، 1998.
- قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي - الدّحماني محمد، مجلة دراسات مصطلحية، إعداد: د. الشاهد البوشيخي ، العدد السادس ، معهد الدراسات المصطلحية ظهر المهراز- فاس، 2006م.
- قضية التعريف في البلاغة الانجليزية، محمد بوحمدي، ضمن: قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، يوم دراسي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة سلسلة ندوات ومناظرات 8، ط1، 1998.
- كتاب التعريفات، الجرجاني(علي بن محمد الشريف)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (أبو البقاء أيوب بن موسى)، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري. دار الكتاب الإسلامي- القاهرة.

- اللمع في أصول الفقه، الشيرازي(أبو إسحاق إبراهيم بن علي)، حققه وقدم له وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب- دمشق، دار ابن كثير- دمشق.

- المزهر في اللغة، السيوطي(جلال الدين)، شرح وضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى- علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.

- مفتاح العلوم، السكاكي(الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1983.

- مقاييس اللغة، ابن فارس(أبو الحسين أحمد)، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون.دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979.

- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي جمعة محمد، المعهد العالي للفكر الإسلامي- القاهرة، ط1، 1996.

- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، سلسلة الرسائل الجامعية1، ط1، 2004.

- المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، أقسام الكلم نموذجا، الدّحماني محمد، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابها ، جامعة الأول وجدة، السنة الجامعية 2006م.

- المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، دار محمد علي- تونس، ط1، 2003.

- مصطلح "الاستحسان" وأثر الاختلاف في دلالته في اختلاف الأصوليين، جميل محمد، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

- من قضايا توليد المصطلح، أمينة فنان، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي- محمد الوادي، سلسلة الندوات12، 2000.

- المنطق عند الغزالي في أبعاده الأرسطوية وخصوصياته الإسلامية، دراسة وتحليل: رفيق العجم، دار المشرق- بيروت، ط1، 1989.

- المنهاج في ترتيب الحجاج، الباجي(أبو الوليد)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1987.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر- القاهرة.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان(أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، الثعالبي(أبو منصور عبد الملك)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2000.